الأمم المتحدة

A/60/324

الجمعية العامة

Distr.: General
31 August 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ٧٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

مسألة الحوامل الفلسطينيات اللائي يلدن عند نقاط التفتيش الإسرائيلية

تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان**

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار لجنة حقوق الإنسان ٧/٢٠٠٥ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ والمعنون ''الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأرض المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية''، ونصها كما يلي:

''**إن لجنة حقوق الإنسان،**

''

''٤ - **تطلب** إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعالج مسألة الحوامل الفلسطينيات اللائي يلدن عند نقاط التفتيش الإسرائيلية نظرا إلى أن إسرائيل تمنع الوصول إلى المستشفيات، وذلك بهدف وضع حد لهذه الممارسة الإسرائيلية غير الإنسانية، وأن تقدم تقريرا بهذا الصدد إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الستين وإلى اللجنة في دورتها الثانية والستين''؛

* A/60/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير ليشمل أكبر قدر ممكن من المعلومات المستكملة.

200905 200905 05-47859 (A)
0547859

٢ - وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وجه الأمين العام مذكرة شفوية إلى كل من البعثة الدائمة لإسرائيل والبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف يشير فيها إلى أنه يود الحصول على أي معلومات تتصل بتنفيذ القرار المشار إليه أعلاه. ولم ترد أي ردود حتى موعد إعداد هذا التقرير.

٣ - بالإضافة إلى ذلك، وجهت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان رسائل مؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية الممثلة في الأرض الفلسطينية المحتلة: برنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط،، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى.

٤ - ووردت معلومات من صندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى ومنظمة الصحة العالمية خلال شهر آب/أغسطس ٢٠٠٥. ونقلت منظمة الصحة العالمية عن وزارة الصحة الفلسطينية إحصاءات تشير إلى أن ٦١ امرأة وضعن عند نقاط التفتيش بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وأن ٣٦ من المواليد توفوا نتيجة لذلك. ويبين تحليل لهذه الأرقام أن ٣١ حاملا وضعن عند نقاط التفتيش و١٧ مولودا توفوا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ ؛ في عام ٢٠٠٢، وضعت ١٦ امرأة في ظروف مماثلة وتوفي ١١ طفلا؛ وفي عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، سجلت الأرقام انخفاضا إذ أن ٨ و ٦ نساء وضعن عند نقاط التفتيش وتوفي ٣ و ٥ أطفالا في السنتين على التوالي.

٥ - ووفقا لإحصاءات واردة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى لم تستكمل بعد بالنسبة لعام ٢٠٠٥، فإنه من بين ٨ حوامل في قطاع غزة نقلن إلى المستشفى، وضعت إحداهن داخل سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني بينما كانت تنتظر عند نقطة تفتيش.وثمة امرأة أخرى كانت تعاني من مشاكل في شهر حملها السادس أجهضت داخل سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني إذ اضطرت إلى الانتظار لمدة ساعة كاملة عند نقطة تفتيش قبل السماح بالعبور.

٦ - ووفقا لمصدر المعلومات نفسه، تأخرت ١٥ من الحوامل في عام ٢٠٠٤ و ٨ أخريات في عام ٢٠٠٥ عند نقاط التفتيش في قطاع غزة بينما كانت سيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني تنقلهن إلى المستشفى. وتراوحت فترة التأخير بين ساعة وساعتين ونصف وأصبحت فترة التأخير أطول خلال عمليات الإجلاء في حالات

الطوارئ من مناطق مغلقة مثل سيافا أوماهاتا؛ وقد نقلت الحوامل في البداية على متن سيارة إسعاف إلى نقاط التفتيش حيث تم نقلهن إلى سيارة إسعاف أخرى تنتظر عند الجانب الآخر من نقطة التفتيش. وأبلغ أنه من الضروري القيام بتنسيق مسبق مع قوات الدفاع الإسرائيلية عند حصول عمليات النقل هذه بعد الساعات المخصصة للعبور.

٧ - وأعلن صندوق الأمم المتحدة للسكان، من جهته،أن ''تعزيز الإجراءات الأمنية عند نقاط التفتيش وتشييد جدار الفصل قد أعاقا بدرجة كبيرة وصول السكان الفلسطينيين إلى المستشفيات والمرافق الطبية. ومنذ عام ٢٠٠١، سجل الصندوق ما يزيد عن ٧٠ حالة لحوامل في مرحلة المخاض تم تأخيرهن عند نقاط التفتيش وحدثت بالتالي ولادات خطرة ودون مساعدة على جانب الطريق، مما تسبب في وفاة الأمهات والمواليد''.

٨ - وسجلت وزارة الصحة الفلسطينية زيادة بنسبة ٧,٩ في المائة في حالات الولادة في المنازل في الضفة الغربية (مقابل ٠,٥ في المائة في قطاع غزة) في عام ٢٠٠٥، مما يدل على أن الفلسطينيات يفضلن الوضع في المنزل عوضا عن المجازفة والتعرض عند نقاط التفتيش لفترات تأخير محتمل أن تكون له عواقب خطيرة. وقد أكد صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا هذه الظاهرة.

٩ - ووجه انتباه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى عدة شهادات أدلت بها حوامل فلسطينيات زعمن أن جنودا إسرائيليين فرضوا عليهن الانتظار عند نقاط تفتيش. واتصلت إحدى الشهادات بوفاة طفلة عند نقطة للتفتيش بالقرب من قرية سالم في محافظة نابلس في آب/أغسطس ٢٠٠٣ بعد أن وضعت الأم بمساعدة من الأب الذي اضطر إلى قطع الحبل السري بواسطة حجر إذ كانا ينتظران معا وصول سيارة إسعاف أخرى إلى الجانب الآخر من نقطة التفتيش لنقلهما إلى المستشفى.

١٠ - كما أبلغ أيضا أنه بالرغم من السماح لسيارات الإسعاف بنقل المرضى عبر نقاط التفتيش خلال أوقات حظر التجول بالاستناد إلى تنسيق مسبق مع قوات الدفاع الإسرائيلية، فغالبا ما حدثت حالات تأخير وكثيرا ما اضطرت سيارات الإسعاف من استخدام طرق فرعية. وفي حال منعت سيارات الإسعاف من عبور نقاط التفتيش، تعين نقل الحوامل من سيارة إسعاف إلى سيارة أخرى في الجانب الآخر.

١١ - وأشارت عدة مصادر إلى أن العديد من الحوامل في الأرض الفلسطينية المحتلة يخشين من عدم التمكن من الوصول إلى المستشفى وقت الولادة. والمشكلة أكثر حدة في المناطق الريفية، لاسيما بالنسبة للنساء اللائي يعشن في قرى تقطعها نقاط التفتيش عن المدن التي توجد فيها المستشفيات. وقد يستغرق الوصول إلى المستشفى عدة ساعات وإن كانت

المسافة لا تتعدى عدد قليل من الكيلومترات. وهذا الأمر غير عملي خلال الليل أو في أوقات حظر التجول أو خلال الغارات العسكرية. وأشارت معلومات إضافية تم الحصول عليها إلى أن ما يزيد عن ٣٠ في المائة من حالات الولادة تتم في المنازل، مما يزيد خطر حدوث مضاعفات تنتج عنها وفاة الأمهات والمواليد. وإن عددا متزايدا من النساء الفلسطينيات يطلبن إجراء ولادة قيصرية نتيجة مخاوف نفسية والخوف من عدم الحصول على العناية الطبية الكافية.

١٢ - وستواصل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتبها في فلسطين جمع المعلومات عن مسألة الحوامل الفلسطينيات اللائي يلدن عند نقاط التفتيش الإسرائيلية، وذلك بالتعاون مع الوكالات الممثلة في فريق الأمم المتحدة القطري.